



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Good Governance الحكم الراشد

المفاهيم والخصائص والنماذج

الحكم الراشد هو أن يكون المحكومين سعداء , والحاكمين تعساء .

وهو تلك الشعارات التي نتطلع لها ولا ندركها , نقولها ولا نعمل بها , نرغب في تحقيقها ولكننا نخاف من عواقبها علينا , الديمقراطية , الحرية , العدالة الاجتماعية , الأمن والسلام , الأمن الغذائي , التنمية المستدامة , الشفافية , المحاسبية , مكافحة الفساد , حقوق الانسان وغيرها .

لماذا لا نحقق هذه الشعارات في عالمنا الافريقي والعربي ؟

لضعف الارادة لدى الحاكمين والمحكومين (الأنظمة والشعوب) .

الحكم الراشد مفهوم قديم انتهجه كثير من القادة والحكام فسطر لهم التاريخ بطولاتهم ومآثرهم .

● ظهر مفهوم الحكم الرشيد كمبدأ للحكم حديثا لعدة أسباب :-

ظهور العولمة كمسار دولي وما تضمنته من عمليات

عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان .

تزايد دور المنظمات الغير حكومية .

عولمة السوق وتزايد دور القطاع الخاص .

التحويلات الكبيرة على المستوى العالمي .

التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمتجهات .

(شيوخ ظاهرة الفساد عالميا وضرورة وجود آليات لجعل الأنظمة أكثر شفافية 2
للقضاء على الفساد .

(ضرورة اشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية (الضرائب , 3
الجمارك , الخدمات) .

والحكم الرشيد لا يحمل معيارا اوتوماتيكيا واحدا فهو متعدد الأشكال والاطوار
والنتائج , فالحكم الرشيد الجيد هو التسيير الجيد للموارد في المجتمع , سواء كانت
الموارد مالية أو بشرية أو مادية , وهو حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق
للمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع ومختلف الفاعلين والاجتماعيين .

وأهم الخصائص لمفهوم الحكم الرشيد هي :-

●الشرعية المؤسساتية .

●الانتخابات الديمقراطية .

●احترام حقوق الانسان .

●الانفتاح السياسي .

●إستقلالية القانون والقضاء .

●المساواة .

●المشاركة .

- الشفافية .
- الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة .
- صحافة مستقلة وفعالة .
- الكفاءة الإدارية .
- حرية تدفق المعلومات .

ويمكن اجمال هذه الخصائص في الآتي:-

- إدراك مشروعية السلطة .
- موقع المواطنين من مركز اهتمامات صناع القرار .
- مشروع مجتمع , يركز على مشاركة المواطنين .
- ملائمة الادارة العامة مع احتياجات المواطنين .
- وهناك العديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ومنظمة الشفافية العالمية وغيرها التي لها WB والبنك الدولي UNDP خصائصها ومعاييرها الخاصة وفق أهدافها ومسؤولياتها ولكنها لا تتعارض مع العناصر العامة آفة الذكر .
- قياس الحكم الرشيد :-
- للتأكد من جودة الحكم الرشيد لا بد له من قياس .

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي . الحكم الرشيد , انه العمليات والهيكل التي تقود العلاقات السياسية , السيواقتصادية بشفافية ومسؤولية , لذا فقد حدد مؤشرات القياس التالية :-

المؤشرات السيواقتصادية (التربية , الوصول الى الحاجات القاعدية ودور المرأة) .

المؤشرات الإقتصادية (النمو , العلاقة المالية بالموارد الخارجية) .
القدرات البشرية والاستدامة .

الموارد الطبيعية والتوجه في مجال البيئة .

ويرى البنك الدولي أن الحكم الرشيد يتمثل في قيمتين متماثلتين هي :-

القيمة التضمينية : المساواة بين كل الاطراف المشاركين وعدم استبعاد اي طرف في التعريف , حماية الحقوق الأساسية للأفراد وتعامل الحكومة مع المواطنين .

قيمة المساءلة : مساءلة كل من يتم اختيارهم للحكم باسم الشعب على نجاحاتهم و اخفقاتهم .

مكونات الحكم الرشيد :-

●الحكومة :

اتخاذ اطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت وفعال للانشطه العامة والخاصة

تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق .

الاهتمام بتوفير السلع .

توفير الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية .

●القطاع الخاص :

ويشمل المشاريع الخاصة والصناعة والتجارة والمصارف وعلى الدولة تشجيع تنمية القطاع الخاص فيما يسمى بالحكمانية الاقتصادية بحيث يكون هذا القطاع مستداما بواسطه الاليات الفعالة :-

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .
- ايجاد سوق تنافسية .
- التاكيد على حصول المعوزين على القروض .
- تعزيز المؤسسات لخلق بيئة عمل .
- جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية .
- تقوية دولة القانون .
- تقديم الحوافز .
- حماية البيئة والموارد الطبيعية .

● المجتمع المدني :

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازم للدولة العصرية , لذا لم تعد هنالك علاقة مباشرة بين المواطن والدولة وانما عبر مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها . لذا فان مفهوم المجتمع المدني يركز على :-

فكرة التطوعية .

فكرة المؤسسة .

فكرة الاستقلالية .

الارتباط لمنظومة من المفاهيم الاساسية (حقوق الانسان , المشاركة السياسية وغيرها .

(nepad)الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا:

انشأت بقرار من مؤتمر القمة الافريقية المنعقدة في لوساكا/ زامبيا 2001. وهي الاطار النظري الاستراتيجي للتصدي للتحديات التنموية في افريقيا. واهم اهدافها:-

- 1 -القضاء علي الفقر والمشاركة الفعالة في مسيرة التقدم والتنمية في افريقيا.
- 2 -تهيئة البيئة الملائمة للتنمية المستدامة بنشر الامن والسلم وترشيح الديمقراطية والادارة السلمية للدول اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.
- 3 -التعاون والتكامل الاقليمي وتدعيم اقتصاد القارة بزيارة وتنويع الانتاج والصادرات والتصنيع الزراعي والصناعة التحويلية وتصنيع المعادن.
- 4 -تعبئة الموارد لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة حصة افريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات وتدفقات رؤوس الاموال وخفض الديون وزيادة المعونة.
- 5 -النهوض بقطاع السياحة ودفع عجلة التجارة بين البلدان الافريقية والاسواق العالمية.
- 6 -زيادة الاستثمارات في الزراعة والموارد البشرية بالتركيز علي التعليم والصحة والقضية الحديثة.

الالية الافريقية لمراجعة النظراء:

انبثقة الالية الافريقية لمراجعة النظراء من منظمة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) في 2003م. وتهدف الالية الي تبني سياسات ومعايير وممارسات تؤدي الي الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة, وضمان التنمية المستدامة وتسريع الادمج الاقتصادي علي المستوي الاقليمي بين دول القارة مع تحديد اوجه القصور وتقييم متطلبات بناء القدرات التي تتطلبها عملية التطور.

وعضوية الالية طوعية ومفتوحة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي. وتكوين العضوية بالتوقيع علي مذكرة التفاهم ودفع المساهمة السنوية بمبلغ 100,000 دولار.

المحاور الرئيسية لعمل الالية:

يقاس اداء وتقديم الدول الاعضاء بانجازاتها في المحاور التالية:

- 1- الديمقراطية والحكم الراشد.
- 2- الحكم الاقتصادي والادارة.
- 3- الحكم المؤسس.
- 4- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انواع المراجعة:

- 1-مراجعة اساسية وهي اول مراجعة قطرية وتبدأ بعد 18شهر من الانضمام للالية.
- 2-مراجعة دورية تتم ما بين سنتين الي اربعة سنوات.
- 3-مراجعة خارج اطار المراجعات الدورية المتفق عليها تطلبها الدولة العضو لاسباب خاصة بها.
- 4-مراجعة الاداء اي دولة عضو اذا ظهرت فيها بوادر ازمة سياسية او اقتصادية.

منهج الالية في المراجعة والتقييم:

تستخدم الالية بواسطة الدول الاعضاء لاجراء مراجعة تقييم ذاتي لجميع اوجه الحكم الادارية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل العملية الجهاز التشريعي والقضائي وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتوفر عملية المراجعة فرصة وطنية للحوار بشأن الحكم والتنمية بهدف التوصل الي اجماع قومي للنهوض بالبلاد.ويرسم برنامج للعمل الوطني لجميع اصحاب المصلحة شعبا وحكومة.

(nepad)الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا:

انشأت بقرار من مؤتمر القمة الافريقية المنعقدة في لوساكا/ زامبيا 2001. وهي الاطار النظري الاستراتيجي للتصدي للتحديات التنموية في افريقيا.واهم اهدافها:-

- 7-القضاء علي الفقر والمشاركة الفعالة في مسيرة التقدم والتنمية في افريقيا.
- 8-تهيئة البيئة الملائمة للتنمية المستدامة بنشر الامن والسلم وترشيح الديمقراطية والادارة السلمية للدول اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.
- 9-التعاون والتكامل الاقليمي وتدعيم اقتصاد القارة بزيارة وتنويع الانتاج والصادرات والتصنيع الزراعي والصناعة التحويلية وتصنيع المعادن.

- 10 - تعبئة الموارد لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة حصة افريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات وتدفقات رؤوس الاموال وخفض الديون وزيادة المعونة.
- 11 - النهوض بقطاع السياحة ودفع عجلة التجارة بين البلدان الافريقية والاسواق العالمية.
- 12 - زيادة الاستثمارات في الزراعة والموارد البشرية بالتركيز علي التعليم والصحة والقضية الحديثة.

الالية الافريقية لمراجعة النظراء:

انبثقة الالية الافريقية لمراجعة النظراء من منظمة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) في 2003م. وتهدف الالية الي تبني سياسات ومعايير وممارسات تؤدي الي الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة, وضمان التنمية المستدامة وتسريع الادمج الاقتصادي علي المستوي الاقليمي بين دول القارة مع تحديد اوجه القصور وتقييم متطلبات بناء القدرات التي تتطلبها عملية التطور.

وعضوية الالية طوعية ومفتوحة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي. وتكوين العضوية بالتوقيع علي مذكرة التفاهم ودفع المساهمة السنوية بمبلغ 100,000 دولار.

المحاور الرئيسية لعمل الالية:

يقاس اداء وتقديم الدول الاعضاء بانجازاتها في المحاور التالية:

- 5 - الديمقراطية والحكم الرشيد.
- 6 - الحكم الاقتصادي والادارة.
- 7 - الحكم المؤسس.
- 8 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انواع المراجعة:

- 5 -مراجعة اساسية وهي اول مراجعة قطرية وتبدا بعد 18شهر من الانضمام للالية.
- 6 -مراجعة دورية تتم ما بين سنتين الي اربعة سنوات.

7-مراجعة خارج اطار المراجعات الدورية المتفق عليها تطلبها الدولة العضو لاسباب خاصة بها.

8-مراجعة الاداء اي دولة عضو اذا ظهرت فيها بوادر ازمة سياسية او اقتصادية.

منهج الالية في المراجعة والتقييم:

تستخدم الالية بواسطة الدول الاعضاء لاجراء مراجعة تقييم ذاتي لجميع اوجه الحكم الادارية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل العملية الجهاز التشريعي والقضائي وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتوفر عملية المراجعة فرصة وطنية للحوار بشأن الحكم والتنمية بهدف التوصل الي اجماع قومي للنهوض بالبلاد.ويرسم برنامج للعمل الوطني لجميع اصحاب المصلحة شعبا وحكومة.

نماذج عن الحكم الرشيد

النهضة الماليزية في عهد الرئيس مهاتير محمد

إعتمد مهاتير محمد في مسيرته لنهضة ماليزيا على الآتي:-

- 1) الدولة القدوة أو النموذج ، وذلك بالبحث في تجارب الدول الناجحة و التعرف على الطرق التي سلكوها لتحقيق النجاح و التعرف على الاخطاء التي وقعوا فيها لتجنبها و بعد التحرى أختار اليابان كقدوة للدولة الماليزية الناشئة.
- 2) الإدارة الجيدة: بعد توفر إرادة النجاح لدى القيادة و المجتمع الماليزي . وبناء قاعدة إرتكاز معقولة من التعليم الجيد، و الصناعات الوطنية لتحقيق الاكتفاء لعب مهاتير دور القائد الماهر لإدارة هذه العوامل و إجادة إستخدامها للوصول لى النجاح المنشود.
- 3) وتمثل ذلك في إستنهاض همة الشعب و تحفيزه للعمل ومتابعة مراحل تنفيذ الخطة متابعة لصيقة و بهمة عالية و تنفيذ سياسة خارجية متميزة و القضاء على أي محاولة لتقويض النهضة (إثارة الفتنة) إرتكزت النهضة الماليزية على الآتي :-

- 1) وحدة فئات الشعب الماليزي (58% بالايو، 24% صينيين، 7% هنود) و تجنيبهم الصراعات و الخلافات.
 - 2) الدولة القدوة أو الأنموذج للقيام بعملية الدعم للتجربة الماليزية في التقدم و التنمية (اليابان).
 - 3) توجيه الأنظار نحو ماليزيا و جنوب الإستثمارات إليها.
 - 4) إدخال التكنولوجيا الحديثة و التدريب عليها .
 - 5) تبني النهج التنموي و توفير مستويات عالية من التعليم و التكنولوجيا (بالداخل و الخارج).
 - 6) إعداد المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية و التكنولوجية و الدفع به الى سوق العمل لزيادة الانتاج و خفض البطالة و إرتفاع مستوى التنمية الاقتصادية.
 - 7) إنشاء أكثر من 400 جامعة و معهد و فرض إلزامية التعليم و إتاحة القروض للطلاب و منح قروض للدراسات العليا بالداخل و الخارج و تقوية العلاقة بين الجامعات و مراكز البحوث و القطاع الخاص. و زيادة نسبة إنفاق الدولة على التعليم ليصل الى 23% من إجمالي النفقات.
 - 8) الإهتمام بالمرأة الماليزية و تقديم قروض بدون فوائد لتعليم البنات و توفير المنح للفقراء.
- مؤشرات النجاح:-

- 1) التوسع في الاستثمارات الصناعية و إنشاء 15 ألف مشروع صناعي برأسمال 220 مليار دولار.
- 2) إنتاج الصناعات ذات التقنية العالية ، الاسمنت ، و الحديد ، و الصلب ، و السيارات، و النسيج، و الالكترونيات ، و غيرها.
- 3) وساهمت الصناعة بـ 65% من القيمة المضافة و إستوعبت 40% من العمالة.

4) إنخفض تعداد المواطنين تحت خط الفقر من 52% الى 5% و إنخفضت البطالة من 50% الى 3% .

النهضة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية:

انتهج حزب العدالة والتنمية الفكر البرلماني المدني المعتمد علي المواد فية بين المرجعية الدينية وقواعد الدولة الحديثة جعل من الشوري ديمقراطية,ومن العلمانية حرية ومساواة, ومن المواطنة انتماء وعطاء ,ومن الاجماع دستورا,ومن التاريخ فخرا, ومن التدين عزة لازلة,ومن الاقتصاد قوة لاتسول ومن السياسة عظمة لاتبعية.

اهم مرتكزات النهضة التركية:

- 1- النهضة حركة جماعية مندمجة في كل الامة بكل مكوناتها المؤسساتية والشعبية.
- 2- اعادة التوازن للعقل التركي الحديث للتوافق مع نفسه واسترجاع الوعي التاريخي للاشراك.
- 3- تحقيق المصالحة بين الدولة واعادة النظر في فلسفة الاستثمار التربوي والتعليمي وذلك بتوفير الدعم الازم للتعليمين الديني والديوي.
- 4- تجديد مفهوم العلمانية لتكون دعوة الي العلم وتحرير تفكير الانسان وعقله واحترام حرية الانسان والسعي لاتباع العلم واكتشاف الحياة وتسخيرها لمصلحة الانسان.
- 5- سياسة تعليمية لبناء مجتمع متعلم وجيل مثقف يحمل مشروع دولته بوعي واقتدار من خلال التوسع في الابحاث العلمية والتكنولوجية ودعم مراكز البحوث والتطور وتمكين العلماء من المشاركة في المشاريع البحثية. والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.
- 6- توفير مناخ سليم للانتاج والاستثمار ورفع القدرات التنافسية للانتاج وتحضير القوي الانتاجية .
- 7- ارساء مناخ الثقة في الاقتصاد التركي ممايسارع في دخول رؤوس الاموال الاجنبية.
- 8- دعم انشاء المناطق الحرة ودعم الخدمات الهندسية وتشجيع الصناعات والدفاعية الوطنية,وتشجيع ادوات الاقتصاد الحديثة,واطلاق حملة زيادة الصادرات,وتشجيع زيادات المنتجات ذات القيمة الصناعية العالية والعمل علي انعش التجارة الاقليمية والعالمية.

مؤشرات النجاح:

- 1 -ارتفاع الناتج المحلي لتركيا الي اكثر من ترليون دولار.
- 2 -ارتفعت رواتب العاملين الي 300% وارد دخل الفرد من 3500 الي 12,00 دولار في السنة وانخفضت البطالة من 38% الي 2%.
- 3 -في مجال المحافظة علي البيئه تمت زراعت 770 مليون شجرة ظليلة ومثمرة.